

الجمهورية التونسية

الوزارة الأولى

الديوان

عدد: 14

تونس في 10 مارس 2005

من الوزير الأول

الى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع : حول تنظيم إعداد المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)

يهدف هذا المنشور الى ضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011) على المستويين الوطني والجهوي ويحدد الرزنامة المعتمدة في هذا المجال.

I- الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط الحادي عشر :

تدخل تونس مع انطلاق المخطط الحادي عشر (2007-2011) مرحلة جديدة من مسيرتها التنموية، تتزامن مع تكريس الخيارات والتوجهات المرسومة ضمن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية التي تتمحور حول دفع التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية وتكثيف أحداث المؤسسات وتدعيم مقومات اقتصاد المعرفة ومزيد النهوض بالتنمية الجهوية الى جانب تأكيد التلازم بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمانا لاستدامة التنمية.

ويكتسي تجسيم هذه التوجهات طابع الرّهان باعتبار التحولات المتسارعة على الصعيدين العالمي والوطني.

فعلى الصعيد العالمي ستشهد الفترة القادمة احتداد المنافسة في ظل تواصل توسع الاتحاد الأوروبي وتنامي ظاهرة التكتلات الجهوية وتقدّم المفاوضات في نطاق المنظمة العالمية للتجارة بهدف تحرير قطاعي الفلاحة والخدمات.

وعلى الصعيد الوطني سيتواصل إدماج الاقتصاد الوطني في المحيط العالمي باستكمال إرساء منطقة للتبادل الحرّ مع الاتحاد الأوروبي واستكمال تنفيذ اتفاقيات التبادل الحرّ المبرمة خلال السنوات الأخيرة مع عديد البلدان الأخرى. كما سيكون للتحويلات الديمغرافية التي تعيشها البلاد انعكاسات هامة على مستوى هيكلية طلبات الشغل وكذلك على صعيد الرعاية الاجتماعية والصحية.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن المرحلة المقبلة، ولئن تم التهيؤ لها بفضل الإصلاحات الهامة التي تم ادخالها على امتداد أكثر من عقد ونصف، تتطلب تكثيف الجهود لرفع تحديات المنافسة المتنامية والاستعداد لمجابهة مختلف الرهانات المرتقبة مما يستدعي اعتماد مقاربة جديدة على أساس ادراج الأهداف المرسومة على المدى المتوسط في إطار نظرة طويلة الأمد مع تحيين دوري باعتبار المستجدات.

ويندرج في هذا الإطار التمشي الجديد الذي سيقع اعتماده بداية من سنة 2006 والذي يقوم على إعداد ميزانية الدولة في نطاق برنامج عمل "متحرك" لكل ثلاث سنوات وذلك بالتنسيق مع التوجهات التي سيقع رسمها في المخطط.

ويندرج في نفس الإطار إعداد المخطط الحادي عشر وذلك بانتهاج نظرة استشرافية تمتد الى آفاق سنة 2016 يتم في ضوئها اعداد السيناريوهات وضبط التوجهات والبرامج وفق طريقة "المخطط المتحرك" بما يؤمن أفضل الظروف لتجسيم الأهداف التنموية للبلاد.

وعلى أساس هذه الاعتبارات يتعين عند إعداد المخطط الحادي عشر :

أولاً : الاستناد الى البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي شمل مختلف الاهداف والمتطلبات المذكورة ورسم السياسات والتوجهات الكفيلة بتحقيقها.

ثانياً : التعمق في القضايا المطروحة والقيام بالدراسات الضرورية ووضع السيناريوهات الملائمة وتحديد الأهداف والبرامج التي تتطلبها المرحلة القادمة.

ثالثاً : احكام تنظيم الاستشارات على الصعيدين الجهوي والوطني في مختلف مراحل اعداد المخطط بما يمكن كافة الأطراف من ابداء آرائهم واقتراحاتهم.

II- تنظيم إعداد المخطط الحادي عشر :

1- مراحل ورزنامة إعداد المخطط الحادي عشر

على ضوء تقدّم إنجاز المخطط العاشر (2002-2006) واعتبارا لخصوصية المرحلة القادمة التي تتزامن بالخصوص مع تنفيذ البرنامج الرئاسي لتونس الغد، تتضمن أشغال إعداد المخطط الحادي عشر أربع مراحل أساسية تنطلق من شهر مارس 2005 وتنتهي في شهر ديسمبر 2006.

▪ المرحلة الأولى (مارس - جويلية 2005) : تقييم إنجازات المخطط العاشر

تعتمد هذه المرحلة على تقييم إنجازات المخطط العاشر خلال الأربع سنوات الأولى من تنفيذه بهدف استخلاص التوجهات الأولية للمخطط الحادي عشر ضمن التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2005. كما ستعتمد على استغلال نتائج الدراسات والاستشارات والأشغال التحليلية المنجزة في العديد من القطاعات. وتتوّج هذه المرحلة بـ :

- إعداد التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2005 (جوان 2005)
- تنظيم استشارة حول هذا التقرير في إطار المجلس الأعلى للتنمية (جويلية 2005).
- وستنجز هذه المرحلة من قبل اللجان القطاعية (ملحق عدد 1) واللجان الوطنية للإستشارة (ملحق عدد 2) المنصوص عليها بالأمر عدد 382 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 واللجان الجهوية (ملحق عدد 3) وفقا للرزنامة التالية :
- شهري مارس وأفريل 2005 : إنجاز أشغال اللجان القطاعية واللجان الجهوية بالاعتماد على الأعمال التحضيرية المنجزة من طرف المصالح الفنية على الصعيدين الوطني والجهوي وإعداد التقارير القطاعية والجهوية.
- الأسبوع الأول من شهر ماي 2005 : إحالة التقارير القطاعية والجهوية إلى مصالح وزارة التنمية والتعاون الدولي.
- شهري ماي وجوان 2005 : حوصلة أعمال اللجان القطاعية واللجان الجهوية وصياغة التقرير من قبل مصالح وزارة التنمية والتعاون الدولي.
- النصف الثاني من شهر جويلية 2005 : عرض التقرير على المجلس الأعلى للتنمية.
- قبل 25 جويلية 2005 : إحالة التقرير على مجلس النواب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

▪ المرحلة الثانية (سبتمبر 2005 – فيفري 2006) : تشخيص وبلورة

التوجهات الكبرى للمخطط الحادي عشر

تمثل هذه المرحلة الحلقة الأساسية في إعداد المخطط الحادي عشر باعتبارها ستمكن من بلورة وتشخيص التوجهات الكبرى للخماسية المقبلة وإعداد الوثيقة التوجيهية للخطة العشرية.

وتنطلق هذه المرحلة مباشرة بعد الانتهاء من تقييم إنجازات المخطط العاشر وإعداد التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2005 وعرضه على استشارة المجلس الأعلى للتنمية .

وتعتمد أشغال هذه المرحلة بالخصوص على نتائج تقييم المخطط العاشر وتقدم إنجاز البرنامج الرئاسي لتونس الغد (2004-2009) ونتائج الدراسات القطاعية والاستشرافية والبحوث والمسوحات خاصة منها المتعلقة بالنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والسكنى والإسقاطات السكانية (2005-2035) .

وتلتئم أشغال هذه المرحلة على المستويين الجهوي والوطني كما يلي :

- على المستوى الجهوي : تشخيص وبلورة محاور واستراتيجية التنمية على صعيد الأقاليم (سبتمبر – نوفمبر 2005) وتنظيم استشارات إقليمية حول استراتيجية التنمية على صعيد الأقاليم (جانفي 2006).
- على المستوى الوطني : إعداد مشروع الوثيقة التوجيهية للخطة العشرية وعرضها على اللجان الوطنية للإستشارة التي تتولى إبداء الرأي حول التوجهات والأولويات والسياسات المقترحة في المجالات والميادين الراجعة بالنظر لكل لجنة. وتعرض الوثيقة التوجيهية للمخطط على الحكومة في شهر فيفري 2006 ويتم تنظيم استشارة وطنية حولها في إطار المجلس الأعلى للتنمية في منتصف فيفري 2006.

▪ المرحلة الثالثة (مارس – ماي 2006) : بلورة محتوى المخطط الحادي عشر

واقترام السياسات والبرامج والمشاريع

تعنى هذه المرحلة ببلورة محتوى المخطط الحادي عشر واقتراح السياسات القطاعية والبرامج والمشاريع على الصعيدين الوطني والجهوي وذلك على ضوء مقترحات مختلف الولايات وتوَجَّه بـ:

- تحديد منوال التنمية الأولي للمخطط الحادي عشر.
- ضبط السياسات القطاعية على ضوء التوجهات العامة وأولويات العمل التنموي للمخطط الحادي عشر.
- ضبط القائمة الأولية للمشاريع المقترحة إدراجها ضمن المخطط الحادي عشر في إطار المنوال الأولي للمخطط وعلى ضوء مقترحات الوزارات والولايات.

▪ المرحلة الرابعة (جوان 2006 - ديسمبر 2006) : ضبط منوال التنمية

وصياغة وثيقة المخطط

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة في الإعداد النهائي للمخطط وتتضمن محطات أساسية تتطلب تنسيقاً محكماً بين القطاعات والجهات. كما تتضمن جولات تحكيمية على مستوى الحكومة للنظر في مختلف القطاعات وضبط منوال التنمية للمخطط الحادي عشر بصفة نهائية.

ويتم في هذا الإطار تنظيم دورات مقارنة تشرف عليها وزارة التنمية والتعاون الدولي ويشارك فيها ممثلو المجالس الجهوية والمسؤولون عن القطاعات بمختلف الوزارات. وتمكن عملية المقارنة من الملاءمة بين المشاريع من جهة والتوازنات العامة من جهة أخرى. وتتوج هذه المرحلة بـ:

- المقاربة القطاعية والجهوية والتحكيم وضبط منوال التنمية وصياغة مشروع وثيقة المخطط الحادي عشر (جوان - سبتمبر 2006).
- عرض وثيقة المخطط الحادي عشر على اللجان الوطنية للإستشارة لإبداء الرأي وإثراء التوجهات والسياسات المقترحة للمخطط (سبتمبر 2006).
- عرض مشروع وثيقة المخطط الحادي عشر على الحكومة (أكتوبر 2006).
- عرض وثيقة المخطط الحادي عشر على الاستشارة الوطنية في إطار المجلس الأعلى للتنمية (نوفمبر 2006).
- إعداد الصيغة النهائية لوثيقة المخطط الحادي عشر (ديسمبر 2006).

2 - دور الأطراف المعنية بإعداد المخطط الحادي عشر

تتولى كل الهياكل المعنية على الصعيدين الوطني والجهوي المساهمة في عملية إعداد المخطط وبلورة الاختيارات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف.

فعلى المستوى المحلي، تتولى البلديات والمجالس المحلية إقتراح التوجهات والبرامج والمشاريع للمخطط الحادي عشر على المجالس الجهوية.

وعلى المستوى الجهوي، تعهد مهمة الإعداد الفني بالأساس إلى اللجان الجهوية المحدثة على مستوى المجالس الجهوية التي تتولى إعداد التقارير الجهوية. وتضطلع هياكل التنمية الجهوية التابعة لوزارة التنمية والتعاون الدولي بمعاودة عمل هذه اللجان بما يضمن إحكام المتابعة والتنسيق.

وتقوم المجالس الجهوية بدراسة مختلف الاستنتاجات الواردة عليها والمحتوى الجهوي المقترح للمخطط الحادي عشر قبل إحالتها على وزارة التنمية والتعاون الدولي لتدارسها وحصولتها.

وعلى المستوى الوطني، تتولى اللجان القطاعية على مستوى الوزارات اقتراح محتوى المخطط الحادي عشر من سياسات وبرامج ومشاريع وذلك بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبالاعتماد على الأهداف التي رسمها رئيس الجمهورية في برنامجها الانتخابي وعلى ضوء التوجهات الوطنية والاستنتاجات التي تفرزها عملية تقييم المخطط العاشر. وتتوج أعمال اللجان القطاعية بإعداد تقارير تحوصل اقتراح محتوى المخطط الحادي عشر بالنسبة لمختلف القطاعات.

وبالتوازي مع هذه اللجان القطاعية تعنى اللجان الوطنية للاستشارة بالجوانب الأفقية والاهتمامات الأساسية وتشارك فيها المنظمات الوطنية ومختلف الهياكل المعنية.

ونظرا لخصوصيات المرحلة المتميزة بتسارع المتغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي يتعين التركيز بصفة خاصة عند إعداد التقارير القطاعية والجهوية للمخطط الحادي عشر على المسائل ذات الطابع النوعي وذات الأولوية القصوى مثل التشغيل والقدرة التنافسية وإحداث المؤسسات ودفع التصدير والاستثمار اللامادي والتنمية المستدامة بما يمكن من بلورة التوجهات الأفقية وذات الطابع النوعي ووضع السياسات الكفيلة برفع تحديات المرحلة القادمة.

وحتى تتسنى الملاءمة بين المعطيات المتوفرة على الصعيد الجهوي والمعطيات المقدمة من طرف اللجان الوطنية للإستشارة واللجان القطاعية، تتم عملية المقاربة بين المقترحات الجهوية والمقترحات على الصعيد الوطني في إطار دورات مقاربة تجمع بين كل الأطراف المعنية من ممثلين عن القطاعات وعن المجالس الجهوية بإشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي وذلك وفقا لمتطلبات التوازنات العامة للمخطط الحادي عشر. وتتوج دورات المقاربة بإجراء عملية التحكيم على مستوى الحكومة لتحديد محتوى المخطط الحادي عشر جهويا وقطاعيا قبل صياغة وثيقة المخطط.

وتيسيرا لحسن انطلاق أعمال اللجان القطاعية والجهوية تتولى وزارة التنمية والتعاون الدولي وضع دليل على دمة كل الهياكل المعنية وطنيا وجهويا لتوضيح منهجية إعداد المخطط.

ونظرا للأهمية الفائقة التي يكتسيها تقييم إنجازات المخطط العاشر (2002-2006) وإعداد المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011)، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية إيلاء العناية اللازمة لهذا الموضوع لضمان انطلاق أشغال المخطط الحادي عشر في أحسن الظروف واحترام الرزنامة الواردة في هذا المنشور.

والسلام

الرئيس
محمد الفهرس
العضو المساعد للشؤون
القانونية

- 1) السياسات الجمالية والقدرة التنافسية
 - 2) التنمية الجهوية
 - 3) المحيط الدولي
 - 4) التنمية المحلية والبلدية
 - 5) المالية العمومية والسوق المالية
 - 6) السياسة النقدية والجهاز المصرفي
 - 7) التشغيل
 - 8) الإصلاح الإداري
 - 9) المؤسسات العمومية والتخصيص
 - 10) التنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية
 - 11) التنمية الصناعية والتحكم في الطاقة
 - 12) التجارة والصناعات التقليدية
 - 13) النقل
 - 14) تكنولوجيات الاتصال والإعلامية
 - 15) السياحة
 - 16) التجهيز الأساسي والسكن والتهيئة الترابية
 - 17) حماية البيئة والتنمية المستدامة
 - 18) المسائل العقارية
 - 19) البحث العلمي والتكنولوجيا
 - 20) التعليم العالي
 - 21) التربية والتكوين
 - 22) الصحة
 - 23) السياسة الاجتماعية والتضامن والتونسين بالخارج
 - 24) الشباب والرياضة
 - 25) الثقافة والتراث
 - 26) المرأة والأسرة والطفولة والمسنين
- وزارة التنمية والتعاون الدولي
 - وزارة التنمية والتعاون الدولي
 - وزارة الشؤون الخارجية
 - وزارة الداخلية والتنمية المحلية
 - وزارة المالية
 - البنك المركزي التونسي
 - وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب
 - الوزارة الأولى
 - الوزارة الأولى
 - وزارة الفلاحة والموارد المائية
 - وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
 - وزارة التجارة والصناعات التقليدية
 - وزارة النقل
 - وزارة تكنولوجيات الاتصال
 - وزارة السياحة
 - وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
 - وزارة البيئة والتنمية المستدامة
 - وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
 - وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات
 - وزارة التعليم العالي
 - وزارة التربية والتكوين
 - وزارة الصحة العمومية
 - وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسين بالخارج
 - وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية
 - وزارة الثقافة والحفاظة على التراث
 - وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

- | | |
|---|--|
| وزارة التنمية والتعاون الدولي | 1) القدرة التنافسية للإقتصاد |
| وزارة التشغيل والادماج المهني للشباب | 2) التشغيل وإحداث المؤسسات |
| وزارة البيئة والتنمية المستدامة | 3) التنمية المستدامة |
| وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات | 4) البحث العلمي والتكنولوجيا وتطوير إقتصاد المعرفة |
| وزارة الداخلية والتنمية المحلية | 5) الجهة ، قطب تنموي نشيط |

ملحق عدد 3

قائمة اللجان المجلس الجهوي وتوزيع المحاور حسب اللجان

1 - اللجان القارة

المحاور	لجان المجلس الجهوي
<p>حوصلة عمل كافة اللجان</p> <p>إستراتيجية التنمية الجهوية</p> <p>تمويل التنمية</p> <p>اللامركزية واللامحورية</p>	التخطيط والمالية
<p>السياسة القطاعية</p> <p>الصناعات المعملية</p> <p>الطاقة والمناجم</p> <p>السياحة</p> <p>الثقل</p> <p>تكنولوجيات الإتصال والإعلامية</p> <p>خدمات أخرى</p> <p>الصناعات التقليدية</p>	الشؤون الاقتصادية
<p>التنمية الفلاحية</p> <p>الصيد البحري</p> <p>الموارد الطبيعية</p>	الفلاحة والصيد البحري
<p>التهيئة الترابية</p> <p>البنية الأساسية</p> <p>المناطق والفضاءات الصناعية والسياحية</p> <p>التنمية البلدية والحضرية</p> <p>السكن</p> <p>المسائل العقارية</p>	التجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية
<p>البيئة والتطهير</p> <p>التنمية الاجتماعية والتضامن</p> <p>الصحة</p> <p>التشغيل وبرامج دفع التشغيل</p> <p>الجمعيات</p> <p>المرأة والأسرة</p>	الشؤون الاجتماعية والصحة والبيئة

التربية والثقافة والشتاب	التكوين التربية التعليم العالي البحث العلمي والتكنولوجيا الرياضة الشتاب الطفولة الثقافة
التعاون والعلاقات الخارجية	التعاون الدولي اللامركزي

2 – لجنة غير قارة

التشغيل والإستثمار	برامج دفع التشغيل الإستثمار وإحداث المؤسسات اقتصاد المعرفة والقطاعات المجددة
--------------------	--